

أثر السياسات النقدية على ميزان المدفوعات السوداني في الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٣ م

د. الشاذلي عيسى حمد عبد الله
عميد كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا
Shazli.hamad@yahoo.com

ملخص الدراسة :

هذه الدراسة تبحث في الأثر الذي خلفته السياسات النقدية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة ٢٠٠٠م - ٢٠١٣م وافتترضت الدراسة أن هذه السياسات ذات مردود إيجابي على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة ، وكذلك افترضت أن هذه السياسات أثرت إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على ميزان المدفوعات . بعد التحليل توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن السياسات النقدية في السودان أدت إلى فوائض في ميزان المدفوعات عدا ثلاث سنوات ، وذلك ليس راجعاً إلى هذه السياسات لوحدها وإنما راجع إلى دخول البترول و الذهب ضمن الصادرات السودانية ، و إلى عوامل أخرى .
أخيراً أوصت الدراسة بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية ، وكذلك إصلاح حال التجارة الخارجية ، والعمل على استقرار سعر الصرف ، وتقليل تكلفة الإنتاج ، وعلاج مشكلة الديون الخارجية ، وتحقيق السلام العادل في السودان واستخدام البترول لتحريك القطاعات الإنتاجية وتقليل الإستهانة من الجهاز المصرفي ، كل ذلك في رأينا يؤدي إلى مزيد من التحسين على صورة ميزان المدفوعات السوداني .

Abstract:

This study examines the impact of monetary policies on the Sudanese balance of payments during the period 2000-2012 and assumed that these policies have positive impact on the balance of payments during the study period. and also assumed that these policies have a positive impact on GDP and balance of payments.

After analysis of the study results is that monetary policy in the Sudan have led to surpluses in the balance of payments except for three years. and this is not due to such policies alone. but rather refer to the entry of petroleum and gold within the Sudanese exports. and other factors.

Finally the study Recommended in coordination between financial and monetary policies. as well as the reform of foreign trade. and stabilizing the exchange rate. and reduce the cost of production. and the treatment of the external debt problem. and achieve a just peace in Sudan and use oil to move the productive sectors and reduce borrowing from the banking system. all in our view lead to further improvement of the balance of payments picture in Sudan.

مشكلة الدراسة :

يجسد ميزان المدفوعات المعاملات الإقتصادية (تجارية ، رأسمالية) لدولة ما مع العالم الخارجي ، وبالتالي فهو يشمل قطاعاً ذا أهمية كبرى ومكمل للقطاعات الإنتاجية الأخرى ، وتتلخص مشكلة البحث في معرفة الأثر الكمي والنوعي الذي أحدثته السياسات النقدية على مفردات ومكونات ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي :
التعرف على مفهوم السياسات النقدية ، وميزان المدفوعات بصورة عامة .
دراسة أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات السوداني (حساب جاري ، وحساب رأس المال ، والإحتياطيات) .

التعرف على دور هذه السياسات النقدية وأثرها على مناخ الإستثمار ، وبالتالي على ميزان المدفوعات السوداني .

شملت هذه الفترة حدثين مهمين هما سياسة التحرير الإقتصادي ، ودخول البترول ضمن المكونات الأساسية للصادرات السودانية ، وبالتالي تهدف تلك الدراسة للتعرض لهذين الحدثين .

أهمية الدراسة :

لهذه الدراسة أهمية تتمثل في الآتي :

تعتبر محاولة جديدة للإضافة في أدبيات السياسات الإقتصادية الكلية فيما يخص قطاع المعاملات الخارجية .

شهدت الفترة الأخيرة التركيز على السياسة النقدية كأداة أساسية لإحداث النمو في الإقتصاد السوداني ، على عكس التأثير عن طريق التدخلات المباشرة في فترات سابقة ، وبالتالي تعتبر هذه الدراسة محاولة لتقييم هذه السياسة ومدى فاعليتها على أداء ميزان المدفوعات السوداني .

فروض الدراسة :

تحاول الدراسة اختبار الفروض العلمية الآتية :

السياسات النقدية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣م هي ذات مردود إيجابي على ميزان المدفوعات السوداني مقارنة بالأدوات المستخدمة قبل هذه الفترة .
السياسة النقدية خلال ذات الفترة أثرت تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي أفرز فائضاً في ميزان المدفوعات السوداني في تلك الفترة .

منهج الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المعتمد على تحليل بيانات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة ، بغرض الكشف عن تأثير السياسات النقدية المطبقة خلال تلك الفترة على الأداء الكلي لميزان المدفوعات السوداني ، بحيث تصل إلى نتائج محددة تساعد في توجيه تلك السياسات مستقبلاً .

مصادر المعلومات :

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية للبيانات والتقارير والدوريات والنشرات ذات الصلة بموضوع الدراسة ، ونلاحظ على دوريات بنك السودان عدم تبريرها للتذبذبات التي تحدث في بيانات ميزان المدفوعات في بعض الأعوام .

فترة الدراسة :

تغطي الدراسة الفترة من العام ٢٠٠٠م وحتى العام ٢٠١٣م وذلك نظراً للآتي :
تعتبر هذه الفترة ، من الفترات التي طبقت فيها سياسة التحرير الإقتصادي ، ودخول

البتروول إلى قائمة الصادرات السودانية .
شهدت هذه الفترة أيضاً انفصال جنوب السودان عن شمال مما أدى إلى فقدان دولة السودان لجزء كبير من البترول مما أثر على ميزان المدفوعات السوداني .
تعتبر مدة أكثر من عام هي كافية لإجراء الإختبارات وفقاً للتحليل الإقتصادي .

الإطار النظري للدراسة :

مقدمة :

تؤثر السياسات النقدية بالتأكيد على مكونات ميزان المدفوعات السوداني ، إذ أن هذه السياسة تؤدي إلى زيادة أو إنقاص العرض الكلي للنقود في المجتمع ، مستهدفة بذلك إزالة الاختلال في الطلب الكلي ، إذ تنعكس أوضاع هذا الطلب إيجاباً أم سلباً على معدلات التضخم ونظام سعر الصرف ، ومن خلالها ينعكس ذلك على موقف الحساب الجاري الخارجي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .
في هذا الإطار النظري سنتحدث عن مفهوم ميزان المدفوعات ، وعن السياسة النقدية ، فيما يلي :

أولاً : مفهوم ميزان المدفوعات :

يفرق عادة بين مفهومين لميزان المدفوعات ، أحد هذين المفهومين يسمى ميزان المدفوعات الحسابي Accounting Balance of Payments والثاني يسمى ميزان المدفوعات السوقي Market Balance of Payments ، ويعرف الأول على أنه حساب سنوي لكافة المعاملات الإقتصادية التي تمت من خلال فترة معينة بين الأشخاص المقيمين في بلد معين والأشخاص المقيمين في البلاد الأخرى (١) ، أما مصطلح ميزان المدفوعات السوقي ، فيركز على ميزان المدفوعات عند فترة زمنية معينة ، وليس خلال فترة زمنية ، ويعتبر هذا المفهوم الثاني مفيداً في تحديد أوضاع التوازن ، أو عدم التوازن في ميزان المدفوعات ، ونظراً لأن المدفوعات بين الدول تستلزم عادة شراء وبيع العملات الأجنبية ، لهذا فإن المفهوم الثاني يقابل ما يحدث في سوق الصرف الأجنبي(٢) .

يتألف ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام رئيسية ، أولها ميزان العمليات الجارية ، وثانيها ميزان رؤوس الأموال الطويلة الأجل ، وثالثها ميزان الذهب وحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل .

ميزان العمليات الجارية :

يتألف هذا الميزان من عنصرين الأول الحساب التجاري ، ويتعلق بتجارة السلع ، أي بصادرات السلع وواراداتها خلال الفترة محل الحساب ، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات اصطلاح الميزان التجاري ، والثاني هو الميزان الخدمي

ومحله خدمات قدمت أو استوفيت خلال الفترة نفسها ، ومثال ذلك خدمات الملاحة والسياحة ، والتأمين والخدمات المالية والمصرفية ، والفوائد والأرباح التي تحصل عليها الدولة مقابل خدمات رؤوس أموالها المستثمرة في الخارج أو التي تدفعها عن خدمات رؤوس الأموال المستثمرة في بلادها (١).

رؤوس الأموال طويلة الأجل :

إن معاملات الدولة مع الخارج لاتقتصر على تجارة وتبادل السلع والخدمات فقط ، فهناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر بقصد توظيف أموال الإستثمار لأجل طويل ، وتتمثل هذه الحركات في شراء الأسهم والسندات الأجنبية أو القيام بالإستثمارات المباشرة في الخارج ، وتنعكس هذه الحركات في ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل حيث يسجل التغيرات التي تطرأ على مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج لأجل طويل .

ج. ميزان الذهب ورؤوس الأموال قصيرة الأجل :

قد تتضمن علاقات الدولة بالخارج عن خروج (تصدير) في الذهب النقدي أو دخوله (استيراده) أو عن انسياب رؤوس الأموال قصيرة الأجل من الداخل إلى الخارج أو العكس ، ولهذا العنصر من ميزان المدفوعات أهمية ، ليس فقط لما لحركات الذهب ورؤوس الأموال القصيرة الأجل من تأثير على الأموال النقدية والمصرفية في البلاد ، ولكن أيضاً لدوره المهم في موازنة إيرادات الدولة ومدفوعاتها (٢).

رغم أن هذا التقسيم السابق يغطي معظم المعاملات المهمة في ميزان المدفوعات ، إلا أن هناك قليلاً من النقاط الإضافية التي يجب أخذها في الحسبان لاستكمال الصورة:

إيرادات الأصول الأجنبية والخدمات العمالية :

قلنا سابقاً إن حساب الخدمات يشمل البنود غير الملموسة مثل خدمات النقل والتأمين والملاحة والسياحة وغيرها ، ولكن هذا الحساب قد يشمل معاملات ربما تعتبر غريبة نوعاً ما ، مثل الفائدة والأرباح وحقوق الملكية المحصلة كنتيجة لامتلاك الأسهم والسندات والأصول الأخرى الأجنبية يمكن حسابها كمدفوعات للخدمات المصدرة ، والعكس يحسب كخدمات مستوردة .

الجدل حول المقر :

وهذا يختص بكيفية معاملة الشركة التابعة لمنشأة وطنية أو التي تعمل في دولة أخرى أو فروع لأحد البنوك الوطنية والذي يعمل في دولة أخرى ، وبالمثل كيفية معاملة صندوق النقد الدولي الذي يقع مقره بواشنطن ، أو مقر الأمم المتحدة في نيويورك ، في ميزان المدفوعات الأمريكية .

عليه تكون المنشأة التابعة لمنشأة وطنية وتعمل بالخارج تعتبر مقيماً أجنبياً إذا كانت مملوكة بالكامل للمنشأة الوطنية ، ولهذا إذا قامت المنشأة الوطنية الأم بشحن سلع لهذه المنشأة التابعة ، فإن المعاملة تعامل كصادرات ، أما إذا قامت هذه المنشأة التابعة بشراء سلع في المدينة الأجنبية التي تستوطن بها فإن هذه المعاملة لا تقيد في ميزان المدفوعات الوطني لأنها معاملة بين طرفين أجنبيين ، ويعامل المنظمات مثل صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة كأنها منشآت أجنبية .

السهو والخطأ أو التناقض الإحصائي :

كثير من المعاملات الاقتصادية قد تسقط من التسجيل كلية في ميزان المدفوعات وفي بعض الأحيان قد يسجل الجانب المدين فيما لا يسجل الجانب الدائن (أو العكس) ولهذا قد يحدث عدم تساوي كل من الجانب المدين ، والجانب الدائن ، وعليه يجب إدخال قيد تصحيحي يسمى (بالسهو والخطأ) أو (التناقض الإحصائي) يجعل الجانبين متساويين .

المعاملات الحكومية :

تؤثر الحكومة تأثيراً كبيراً على المناخ الاقتصادي داخل الدولة من خلال تطبيقاتها للسياسة المالية أو النقدية أو أي سياسات أخرى ، وهذا بدوره يكون له تأثير غير مباشر على ميزان المدفوعات من خلال تأثيراته على الحوافز و المعاملات الخاصة ، وللحكومة أيضاً تأثير على ميزان المدفوعات من خلال معاملاتها الدولية المباشرة .

يمكن تقسيم المعاملات الحكومية إلى نوعين ، يسمى الأول بالمعاملات الحكومية المعتادة ، والتي تشمل كل مشترياتها ومبيعاتها الدولية من السلع والخدمات والأصول غير تلك التي خصصت للتأثير على مستوى سعر الصرف ، والثاني يسمى بالمعاملات الرسمية أو الحكومية ، وهو ما نسميه بالتدخل الحكومي في سعر الصرف (٢) .

ميزان تمويل العجز أو الفائض :

وتتم عن طريق هذا الميزان تسوية رصيد ميزان المدفوعات ككل فائضاً كان أم عجزاً ، عن طريق تحركات الذهب والعملات الحرة . فإذا كان الرصيد يمثل فائضاً فإنه يمكن للدولة حينئذٍ شراء كمية من الذهب معادلة لهذا الرصيد من الخارج .

أما إذا كان الرصيد يمثل عجزاً فإننا يمكن أن نتصور عدداً من الوسائل التي يمكن بها زيادة الإستيراد على التصدير مثلاً فقد يتوفر لدى الدولة أرصدة متراكمة من العملات الأجنبية أو الذهب يمكن السحب عليها لتمويل هذا العجز ، أو تحاول الحصول على قرض من الخارج لتمويل الزيادة ، وفي بعض الأحيان تنشأ الدولة التزاماً عليها لعملتها المحلية لحساب المصدر الأجنبي ، أو تستخدم فائض الإستيراد لتسديد قروضها

المستحقة على الدول الأخرى أو تحصل عليه كهبة أو معونة (٤).

ثانياً: السياسات النقدية :

السياسة النقدية هي استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية تتمثل في المحافظة على أوضاع نقدية وإئتمانية في ظل اقتصاد معافى ، والمحافظة على معدل نمو مناسب وكذلك إيجاد عمالة مرتفعة ، واستقرار سعر صرف العملية الوطنية بالعملات الأجنبية ، مستخدمة في ذلك ما يسمى بأدوات السياسة النقدية ونستعرض فيما يلي أساليب السياسة النقدية وفعالية السياسة النقدية .

أولاً: أساليب السياسة النقدية :

تتمثل هذه الأدوات في عمليات السوق المفتوحة ، آلية سعر الخصم النقد في الإحتياطي القانوني والأدوات الإختيارية الأخرى .

عمليات السوق المفتوحة open market operation :

يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على عرض النقود حسب متطلبات الظروف الإقتصادية ، ولهذا فان البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مختلفة الآجال (١) ، وبهذا تكون هذه السياسة هي إحدى الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي من أجل بسط وقبض الائتمان وفقاً لما تميله حالة الإقتصاد القومي ، وتؤثر هذه العملية على الإحتياطيات النقدية للبنوك التجارية ، فعندما يدخل البنك المركزي مشترياً للأوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة بأن ذلك يولد نوعين من الآثار على سوق النقد وسوق رأس المال ، أولهما هو زيادة الإحتياطيات المصرفية ونمو القاعدة النقدية وزيادة عرض النقود ، أما ثانيها فهو تخفيض أسعار الفائدة في الأجل القصير على الأقل .

بالمقابل فإن عملية بيع الأوراق المالية فيعمل ذلك على تقليل الإحتياطيات المصرفية ، ويزداد عرض السندات في السوق ، ويؤدي تخفيض الإحتياطيات المصرفية إلى إجبار البنوك على تقليل عمليات الائتمان لديها ، وإلى بيع جزء من الأوراق المالية التي تحوزها ، مما يعد قبضاً للإئتمان ، وبيع البنك المركزي والبنوك التجارية للأوراق المالية يؤدي إلى زيادة عرضها وبالتالي إنخفاض أسعارها ، وارتفاع أسعار الفائدة . تتم عمليات بيع وشراء الأوراق المالية في مزادات يُدعى إليها تجار الأصول المالية لتقديم عروض أو عطاءات ، وفي حالة البيع تأخذ إدارة السوق بالعطاء الأعلى سعراً ، وفي حالة الشراء تأخذ بالعرض الأقل سعراً .

آلية سعر الخصم The Discount Mechanism :

هي من أقدم السياسات النقدية ، وهي عبارة عن قيام البنك المركزي بعقد عمليات الإئتمان لصالح البنوك التجارية من خلال خصم الأوراق المالية التي تملكها البنوك

التجارية لدى البنك المركزي مقابل دفع مبلغ يسمى مبلغ الخصم ، وأيضاً في شكل إقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي بعض القروض قصيرة الأجل مقابل دفع سعر فائدة . يستخدم البنك المركزي هذه السياسة من أجل رقابة الائتمان وذلك من خلال رفع ذلك السعر عندما ينوى البنك المركزي أن تقبض البنوك التجارية الائتمان الذي تمنحه للعملاء ، وخفض هذا السعر عندما يريد البنك المركزي أن تقوم البنوك التجارية ببسط الائتمان .

(ج) التغيير في الاحتياطي القانوني :

التغيير في الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية ستخلق تغييراً مضاعفاً في قدرته على منح الائتمان ، وبالتالي في حجم نقود الودائع التي يكلفها للمجتمع ، فمثلاً لو أراد البنك المركزي بسط الائتمان فإنه سيقوم بتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني من ٢٥٪ إلى ٢٠٪ ، وبالتالي يزيد الإحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية بمقدار خمسة أضعاف هذه الزيادة ، وفي الحالة يستطيع البنك التجاري أن يتوسع في الإئتمان ، أما إذا أراد البنك المركزي قبض الإئتمان فإنه يعتمد إلى زيادة نسبة الإحتياطي القانوني من ٢٠٪ إلى ٢٥٪ ، وبالتالي يقوم بتخفيض الإحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية بمقدار خمسة أضعاف هذا الإنخفاض ، وبالتالي لا يستطيع البنك التجاري أن يتوسع في الإئتمان بل ينكمش الإئتمان لديه .

يلاحظ أن هناك سياسة رديفة هي استخدام نسبة الرصيد الدائن (الإجباري) ، وهذا الرصيد عبارة عن رصيد إجباري تضعه البنوك التجارية لأهداف محددة في البنك المركزي ، فزيادة الرصيد الدائن تعني أن البنك المركزي يهدف إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الإئتمان ، والعكس يحدث عندما ينخفض البنك المركزي الرصيد الدائن ، فإن ذلك يعني أن البنك المركزي ينوي أن تتوسع البنوك التجارية في منح الإئتمان .

(د) الأدوات الاختيارية الأخرى :

تشمل هذه الأدوات الرقابة على المتطلبات الحدية لسوق السندات ، والرقابة النوعية على الإئتمان ، وتعليمات كيو (Q) والإقناع الأدبي وإصدار التوجيهات المباشرة .

المتطلبات الحدية Margin Requirements :

يعنى ذلك أن البنك المركزي تمكن في بعض الأحيان أن يحدد المبلغ الحدّي الذي يجب دفعه من قبل المشتري عند شراء الأسهم والسندات في سوق الأسهم ، ويعرف المبلغ الحدّي بأنه الفرق بين سعر شراء الأوراق المالية والإئتمان الذي يقوم للمشتري ، فإذا كان شراء أوراق مالية بقيمة مقدارها ١٠,٠٠٠ آلاف جنيه يستوجب قرصاً يساوي ٣٠٠٠ جنيه لشراء تلك الأوراق ، فإن المبلغ الحدّي في هذه الحالة سيكون ٧٠٠٠ جنيه أو ٧٠٪ من القيمة السوقية ، وحتمية القرض من الأوراق المالية تساوي ٣٠٪ ، وعليه

فإن ارتفاع المتطلبات الحدية إلى ٧٥٪ سيؤدي إلى تقليل قيمة القرض ٢٥٪ ، والعكس صحيح .

الرقابة النوعية على الإئتمان :

يعنى ذلك أن السلطات النقدية تقوم بتشجيع قطاع اقتصادي معين أكثر من القطاعات الأخرى ، وتهدف هذه الرقابة إلى التأثير النوعي على الإئتمان وليس كميته.

تعليمات كيو Q Regulations :

هي إحدى أدوات الرقابة الهامة المعمول بها فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعنى قيام البنك المركزي بفرض حد أعلى لأسعار الفائدة على الودائع الإدخارية للمستهلكين والودائع لأجل ، وتهدف هذه السياسة إلى تقليل التنافس بين البنوك للحصول على الودائع ، وتستخدم هذه التعليمات غالباً عندما يكون هناك ضعف فى بعض المؤسسات الإئتمانية ، بحيث لا تقوى على منافسة من هو أقوى منها .

الإقناع الأدبي moral suasion :

يقصد بها تلك المجهودات التي يقوم بها البنك المركزي من أجل إقناع البنوك التجارية باتباع سياسة مرغوب فيها فى مجال منح الإئتمان .

اصدار التوجيهات :

هى من الوسائل المباشرة لرقابة الإئتمان ويقصد بها قدرة البنك المركزي على اصدار تعليمات مباشرة للبنوك التجارية حول حجم الإئتمان الذى يمنح للعملاء ، وهذا الأسلوب فعال نظراً لأن البنك المركزي يصدر لائحة جزاءات تعاقب كل المخالفين لهذه التوجيهات التي أصدرها .

فعالية السياسة النقدية :

لكي تكون هذه السياسة فعّالة يجب أن تبني السلطات النقدية استراتيجية محددة لتطبيق هذه السياسة ، مكونة من أهداف ووسائل ، فالأهداف لهذه السياسة تتمثل فى تحقيق معدلات معقولة للنتاج القومي ، ومعدلات بطالة منخفضة وانخفاض معدلات التضخم ، واستقرار سعر الصرف ، أما وسائل تحقيق هذه الأهداف فهي عبارة عن أدوات هذه السياسة النقدية المذكورة آنفاً .

تطورت ميزان المدفوعات والسياسة النقدية فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣ م :

سنتطرق هنا لتطورات ميزان المدفوعات السوداني والسياسة النقدية ، خلال فترة الدراسة ، ولاحقاً سنقتبس أثر هذه السياسة على ميزان المدفوعات السوداني خلال تلك الفترة .

أولاً: تطورات ميزان المدفوعات السوداني (٢٠٠٠-٢٠١٣ م) :

تأثر ميزان المدفوعات كغيره من المتغيرات بأداء الدولة النقدي ، وما ترتب على ذلك من تغيرات مهمة فى معدلات التضخم وأسعار الصرف وغيرها من المتغيرات الكلية .

فيما يلي تطورات ميزان المدفوعات السوداني في فترة الدراسة المذكورة .
جدول رقم (١) موقف ميزان المدفوعات السوداني ٢٠١٣-٢٠٠٠ (القيمة بملايين
الدولارات الأمريكية):

البيان السنة	الميزان التجاري	حساب الخدمات	الحساب الجاري	حساب رأس المال	أخطاء ومحفوفات الإستثمار الخاص	التحريك التقنية
٢٠٠٠	٤٤٠,٢٩	٩٥٧,٧٦-	٥١٧,٤٧-	٣٢٨,٠٦	٣١٤,٢٢	١٢٤,٨-
٢٠٠١	٣٢٦,١٤-	٩٥٨,٧٩-	١٢٨٤,٩٣-	٤٩٠,٤٥	٦٦٦,٨٨	١٢٧,٦-
٢٠٠٢	٣٤٤,٧٢-	٦٢٨,٨٤-	٩٧٣,٥٦-	٨٤١,٤٥	٤٣٢,١٤	٣٠٠,٠٣-
٢٠٠٣	١٠٨,٩٩-	٤١٣,٣٦-	٥٢٢,٣٥-	١٣٨٩,٩٣	٤٤٥,٠٢-	٤٢٢,٥٦-
٢٠٠٤	١٩١,٥٧	١٠٠٩,٨-	٨١٨,٢٣-	١٣٥٣,٨٨	١٩٤,٥٣-	٣٤١,١٢
٢٠٠٥	١١٢١,٧١-	١٦٤٧,٤٤-	٢٧٦٩,١٥-	٢٤٢٧,٢٢-	٨٧٢,٤٥	٥٣,٥٣-
٢٠٠٦	١٤٤٨,١-	٣٤٧١,٣-	٤٩١٩,٤-	٤٦١١	٩٩,٨	٢٠٨,٦
٢٠٠٧	١١٥٦,٨	٤٤٢٥-	٣٢٦٨,٢-	٢٤٤٥,٥	٤٠,٧	٢٨٢
٢٠٠٨	٣٤٤١,١	٥٠١٦,٨-	١٥٧٥,٧-	١٢١٨,٦	٣٧٨,٢	٢١,١-
٢٠٠٩	٢٧٠,٩-	٤,٦٥٥,٧-	٤,٩٢٦,٦-	٤٧٤٧,٣	٣٧٦,٤-	٥٥٥,٧-
٢٠١٠	٢٥٦٤,٩	٤,٢٧٩,٩-	١,٧١٥-	٢٦٧١,٥	٩٨٣,٣-	٢٦,٨-
٢٠١١	١,٥٢٨,١	٢,٨٦٩,١-	١,٣٤١-	٧٤٩,٥	٨٨,٦-	٦٨٠,١-
٢٠١٢	٤,٥٥٦,٢-	٢١٨٥,٦-	٦٢١٤,٨-	٣٧٦٨,٣	٢٤٤٩,٤	٢٤,١-
٢٠١٣	١٦٤١,٧-	٢٨٣٩,٧-	٤٤٨١,٤-	٤٠٢٩,٤	٤٣٤,٤	١٧,٦-

المصدر: تقارير بنك السودان المختلفة ٢٠٠٠-٢٠١٣ م.
علامة (-) تعنى زيادة الأرصدة الإحتياطية .

خلال الأعوام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠١٣ سجل ميزان المدفوعات ٣ حالات عجز و ١١ حالة فائض .

في العام ٢٠٠٠ حقق ميزان المدفوعات فائضاً قدرة ١٢٤,٨ مليون دولار ، وذلك ناتج عن الفائض في الميزان التجاري بمقدار ٤٤٠,٢٩ مليون دولار نظراً للزيادة الكبيرة في الصادرات الناتجة عن دخول البترول السوداني لقائمة الصادرات بمبلغ ١٣٥٠,٧٦ مليون دولار .

في العام ٢٠٠٢ م سجل ميزان المدفوعات فائضاً قدره ٤٢٢,٥٦ مليون دولار ، وسجل حساب رأس المال ١٣٨٩,٩٣ مليون دولار ، نظراً للتدفقات الكبيرة للإستثمارات الأجنبية .
في العام ٢٠٠٧ م سجل ميزان المدفوعات عجزاً مقداره ٢٨٢ مليون دولار وذلك نظراً لعجز حساب الخدمات بمقدار ٤٤٢٥ مليون دولار الأمر الذي أثر سلباً على الحساب الجاري إذ بلغ عجزه ٢٢٦٨,٢ مليون دولار .

في العام ٢٠١٢ م سجل ميزان المدفوعات فائضاً مقداره أو ٢٤,١ مليون دولار ، وذلك نظراً لانفصال جنوب السودان عن دولة السودان ، الأمر الذي أدى إلى فقدان السودان لجزء كبير من صادرات البترول .

بينما في العام ٢٠١٣ حقق الميزان فائضاً قدرها ١٧,٦ مليون دولار .

يلاحظ أيضاً أن سياسة تشجيع الصادرات السودانية قد تراوحت بين التركيز على دور القطاع العام والخاص ، وذلك في اطار السياسات الإقتصادية الكلية للدولة والتي من أهم أهدافها تحقيق معدل نمو إيجابي في الناتج المحلي الاجمالي والحفاظ على معدل التضخم في مستويات منخفضة بجانب المحافظة على استقرار الصرف .

تشمل الصادرات السودانية منتجات القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني بالإضافة لمنتجات قطاع التعدين ، ومنذ نهاية عام ١٩٩٩م بدأ السودان في تصدير النفط وكذلك بدأ في العام ٢٠١١م تصدير الذهب بكميات وافرة ، إلا أن معظم التنقيب حول هذا المعدن حتى الآن تعتبر تقليدية ، وجدير بالذكر أن معظم الصادرات السودانية عبارة عن مواد أولية لا تحتوي على قيمة مضافة تذكر .

في الآونة الأخيرة تم اهتمام كبير بتطوير إنتاج المعادن عموماً ، ومنتجات الثروة الحيوانية ، والمحاصيل النقدية ذات الميزة النسبية العالية ، وقد استهدف البرنامج الإسعافي الإقتصادي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤م ، والذي تضمن حزمة من السياسات والإجراءات التي تهدف لزيادة الصادرات غير البترولية بجانب اهتمام البرنامج بإنتاج وتصدير النفط ، بجانب إنتهاج سياسات واجراءات تستهدف تخفيض الواردات (إحلال الواردات) لمعالجة الاختلال في القطاعين الداخلي والخارجي نظراً لخروج البترول من الصادرات والاياردات العامة للدولة ، والجدول التالي يوضح تطور أداء الصادرات السودانية خلال ٢٠٠٠-٢٠١٠م .

جدول رقم (٢) تطور أداء الصادرات السودانية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م :

العام	معدل النمو السنوي الإجمالي للصادرات %	معدل النمو السنوي للصادرات البترولية %	معدل النمو السنوي للصادرات غيرالبترولية %	نسبة الصادرات غير البترولية لإجمالي الصادرات %	نسبة الصادرات البترولية لإجمالي الصادرات %
٢٠٠٠	١٣١,٩	٣٨٩,٩	٩,٦-	٢٥,٢	٧٤,٨
٢٠٠١	٠,٦-	١,٩	٢٩,٤-	١٩	٨١
٢٠٠٢	١٤,٧	٩,٧	٣٦,١	٢٢,٥	٧٧,٥
٢٠٠٣	٣٠,٤	٣٥,٥	١٢,٨	١٩,٥	٨٠,٥
٢٠٠٤	٤٨,٤	٥١,٤	٣٧	١٧,٩	٨٢,١
٢٠٠٥	٢٧,٧	٣٥,٦	٠,٦-	١٣,٢	٨٦,٨
٢٠٠٦	١٧,٢	٢١,٥	١٠,٦-	١٠,١	٨٩,٩
٢٠٠٧	٥٧	٦٥,٥	١٨,٧-	٥,٢	٩٤,٨
٢٠٠٨	٣٢,٧	٣١,٨	٤٩	٤,٢	٩٥,١
٢٠٠٩	٣٠,٨-	٣٥,٧-	٤٨	٩	٩١,١
٢٠١٠	٤١	٣٣,٦	٩٣,١	١٧,١	٨٢,٨

المصدر التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م .

الجدول السابق يوضح أن أعلى نسبة معدل نمو سنوي لإجمالي الصادرات كانت ١٣١,٩% ، في العام ٢٠٠٠م ، ويعزى ذلك لدخول البترول في هيكل الصادرات ، بينما

بلغت أدنى نسبة (-31%) في العام 2009م نظراً لإنخفاض أسعار النفط خلال الأزمة المالية العالمية ، والتي أدت بدورها لإنخفاض الطلب على السلع الأولية بما فيها النفط ، أما معدل النمو السنوي للصادرات البترولية فقد بلغت أعلى نسبة حوالى 289,6% في العام 2000م ، وبلغت أدنى نسبة (-36%) في العام 2009م ، لذات الأسباب المذكورة آنفاً.

في الصادرات غير البترولية فقد سجل معدل النمو السنوي أعلى نسبة في العام 2010م حيث بلغ 93,1% ، ويرجع ذلك لتركيز سياسات الدولة على تشجيع هذه الصادرات لتعويض الفاقد من العائدات البترولية .

تطورات السياسة النقدية في الفترة 2000-2013م :

البند البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عرض النقود (m)	234509	271349	352226	460208	60337	8188	105241	113746	130230	199083	199083	24850	309934	356653
العملة لدى الجمهور	142008	153804	193508	240201	30449	374004	535523	563907	677466	1006800	1006800	1006800	1675010	1917804
الودائع تحت الطلب	92501	117505	158608	218207	299407	444706	516808	573409	685504	984003	984003	984003	199909	1648609
شبه التقييم	112008	160803	211000	275601	356008	584304	734707	834000	930302	1558906	1558906	1558906	2776690	3078004
عرض النقود (m2)	344607	432201	523207	734009	960405	1787108	1971466	2293302	2831405	3549709	3549709	41853	582633	6644507

المصدر: تقارير بنك السودان 2000-2013م .

من خلال الجدول السابق يتضح النمو المتسارع لعرض النقود عاماً بعد آخر ، ويمكن استعراض أدوات السياسة النقدية المستخدمة في تلك الفترة كما يلي :

سياسة الإحتياطي النقدي القانوني :

يتم في العادة تحديد حجم السيولة المتداولة في الإقتصاد السوداني في يناير من كل عام متزامناً مع السياسة المالية ، وتخفيض نسبة من حجم السيولة إلى القطاع العام ونسبة كذلك إلى القطاع الخاص على ألا تتجاوز في مجموعها حجم السيولة الكلي المتفق عليه مسبقاً ، وفي كثير من البلدان يعتبر سعر الفائدة هو من أهم الأدوات التي تدير السيولة ، ولكن لجأت الدولة إلى اختيار أدوات بديله لسعر الفائدة لاتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

ويقوم عادة البنك المركزي بتحديد نسبة الإحتياطي النقدي القانوني ويعديلها كلما اقتضت حركة السيولة النقدية في الإقتصاد ، ولكن بالممارسة العملية أوجدت بعض الثغرات التي تضعف من أداء هذه الأداة كما يلي (1) :

عدم الصدق في الأرقام الخاصة بالميزانيات الشهرية التي تقدمها البنوك للبنك المركزي .

قيام بعض المصارف بتخفيض وهمي على حجم الودائع بهدف تخفيض نسبة السيولة التي تم حجزها لدى بنك السودان طيلة فترة تقديم ميزانياتها الشهرية لبنك السودان ، إذ أنها تقدم الميزانية الشهرية عند نهاية الشهر الثاني مما يتيح لهذه المصارف الاستفادة من هذه الموارد المالية الإضافية في التمويل لمدة شهر كامل دون حجز هذه من بنك السودان .

أما الأداة المرادفة لإدارة الإحتياطي القانوني فهي إدارة نسبة السيولة الداخلية ، وهي عبارة عن إلزام المصارف بالإحتفاظ بسيولة داخلية من العملة المحلية بنسبة لا تقل عن ١٠٪ من السيولة القابلة للتمويل ، وتشمل الودائع الجارية والإدخار ورسيد مستندات المقاصة و ٥٠٪ من رصيد الشيكات المصرفية الصادرة ، وبالرغم من أن هذه الإدارة المقصود منها مواجهة طلبات المودعين إلا أنها تستخدم لإدارة السيولة النقدية في الإقتصاد .

وقد أدت هذه السياسة في تلك الفترة إلى تحريك موارد البنوك لسد الإحتياجات التمويلية .

سياسة هوامش الأرباح :

هي من الأدوات غير المباشرة للتحكم في السيولة النقدية ، إذا أنها مرتبطة بصيغ التمويل المصرفية الإسلامية ، وفحواها أن هامش المربحة يتحرك زيادة ونقصاناً وفق متطلبات السياسة النقدية ووفق حركة معدلات التضخم ، وتستخدم هذه الأداة لتشجيع المدخرات وتشجيع الاستثمار بجانب التحكم في السيولة النقدية .

واستخدمت هوامش أرباح المربحات منذ العام ٢٠٠٠ بنسبة ٢٤٪ لينخفض إلى ١٤٪ في العام ٢٠٠١ م ، مما يدل على رغبة البنك المركزي في توسيع الإئتمان فيما يعرف بالسياسة التوسعية ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٤) : هوامش أرباح المربحات

العام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
هامش ارباح المربحة	٢٤%	١٤%	١٢%	١٢%	١٠%	١٠%	١٠%	١٠%	١٠%	٩%	١٠%	١٢%	١٢%

المصدر : تقارير بنك السودان للأعوام المذكورة .

هذه الهوامش تتحدد وفقاً للسياسة التمويلية التي يقرها بنك السودان في كل عام ، فإذا أرادت الدولة مثلاً قبض الإئتمان ما عليها إلا أن تزيد هوامش الأرباح ، وبالتالي يحجم العملاء عن التقدم بطلبات للإئتمان من المصارف ، وهذا تعمل به الدولة لتخفيض الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي الى علاج حالات التضخم ، أما إذا رغبت الدولة في بسط الإئتمان فإنها تقوم بتخفيض هذه الهوامش الأمر الذي يؤدي إلى العكس تماماً .

(ج) سياسة السقوفات القطاعية للتمويل :

بعد أسلمة الجهاز المصرفي في السودان ، عمد البنك المركزي إلى اتخاذ الوسائل المباشرة للتحكم في حجم الإئتمان المصرفي بموجب المادة (٤٥) (أ) (ب) من قانون (١)، وتعتبر هذه الأداة هي الوسيلة الأساسية التي يعتمد عليها البنك المركزي في التحكم في حجم الإئتمان المصرفي .

ويتم وضع السقوف الإئتمانية للقطاع المصرفي ككل تم تحديدها بالنسبة للبنوك التجارية كل على حده ، وذلك على أساس ربع سنوي مع الأخذ في الاعتبار متطلبات البرامج الاقتصادية المعلنة والخطط الاقتصادية الموضوعية ، مراعيًا في ذلك موارد البنك وحجم ودائعه ، وتوقعات البنك التمويلية ومدى التزام البنك بالحدود المقررة سابقاً . جدير بالذكر أنه تم إلغاء آلية السقوفات الإئتمانية اعتباراً من عام ١٩٩٩م ، وترك الخيار للمصارف لتكوين محافظ استثمارية لتمويل القطاع الذي تعتقد أنه يحقق له أرباحاً مجزية ، وترتب على ذلك أن إنخفضت نسبة التعثر في القطاع الزراعي من ٦٠٪ من قيمة إجمالي التعثر في عام ١٩٩٦م إلى ٣٠٪ من القيمة الإجمالية للغير في العام ٢٠٠٠م .

وقد طبقت منذ العام ١٩٩٨م ، نظام شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) ، كبديل شرعي لعمليات السوق المفتوحة الربوية ، ولاحقاً شهادات شهاب .

أثر السياسات النقدية على ميزان المدفوعات السوداني ٢٠٠٠-٢٠١٣م :

في إطار جهود الإصلاح في القطاع النقدي فقد استخدم بنك السودان أدوات السياسة النقدية غير المباشرة حيث تم إدخال شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) و(شهاب) ، على أساس أنها صيغة تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، وتهدف هذه الصيغة إلى دعم قدرة البنك المركزي على إدارة السيولة باستخدامه أدوات تجارية ، وفي نفس الوقت نجد أن إجراءات التخفيض المتدرج لحصيلة الصادر المحولة إلى بنك السودان ، أدت إلى تحفيز المصدرين وتقوية القدرة التنافسية لسلع الصادر ، وهذا الأمر قد عاد بصورة إيجابية على الميزان التجاري .

الخاتمة والتوصيات:

حاول الباحث أن يوضح مسيرة ميزان المدفوعات السوداني والسياسات النقدية ومدى تأثيرها على هذا الميزان خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣م ، بعد أن تم التمهيد لذلك بخلفية عن تطورات الميزان والسياسات النقدية التي تؤثر عليه .

وضح من خلال التحليل أن السياسات النقدية لم تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات ، فخلال تلك الفترة البالغة أربعة عشر عاماً لم يحدث عجز في ميزان المدفوعات إلا في ثلاث سنوات فقط ، أما باقى المدة فقد سجلت تطوراً إيجابياً ، وذلك ليس راجعاً إلى تأثير السياسات النقدية وحدها ، وإنما إلى تأثير دخول البترول السوداني ، والذهب ، وبعض المصادر الأخرى إلى قائمة الصادرات السودانية ، الأمر الذي أدى إلى تأثير كبير على الميزان التجارى ، وبالتالي على الصورة النهائية لميزان المدفوعات السوداني.

وخلصت الدراسة إلى بعض التوصيات فى مجال إصلاح هيكل الإقتصاد السوداني ، وتعظيم الصادرات غير البترولية ، خاصة بعد انفصال دولة جنوب السودان ، والإهتمام بالقطاع الإنتاج ، وضغط تكلفة الإنتاج والعمل على استقرار سعر الصرف والإهتمام بإحلال الواردات فى مجال التجارة الخارجية ، وتشجيع الصادرات السودانية ، وخاصة السلع المصنعة زراعياً أو شبه المصنعة .

المراجع :

١. د.محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت .
٢. جون هدسون ، مارك هرندر ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، ترجمة د.طه عبدالله منصور، ود.محمد عبدالصبور محمد علي ، دار المريخ ، الرياض ١٩٨٧.
٣. د.سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الكتاب الأول ، الدار المصرية اللبنانية .
٤. د.إسماعيل محمد هاشم ، المدخل إلى أسس علم الإقتصاد ، دار الجامعات المصرية ١٩٧٤م.
٥. جيمس جوارتني ، ريجارد استروب ، الإقتصاد الكلي ، الإختيار العام والخاص ، ترجمة د.عبد الفتاح عبدالرحمن ، د.عبد العظيم محمد ، دار المريخ ، الرياض المملكة العربية السعودية ١٩٨٨م.
٦. مايكل أبدجمان ، الإقتصاد الكلي - النظرية والسياسة ، ترجمة محمد إبراهيم منصور ، الرياض دار المريخ ١٩٨٨م.
٧. وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي لعدة سنوات .
٨. تقارير بنك السودان من ٢٠٠٠-٢٠١٣م .